اتجاهات حديث في الإدارة: الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية

1. حوكمة الشركات Corporate Governance

ألقت نظرية الوكالة Agency theory الضوء على العديد من المشاكل التي تعترض السير الحسن لنشاط الشركة من خلال وجود تعارض بين مصالح المدير والمالك، حيث أصبح من المهم وضع العديد من القوانين واللوائح التي تحمي مصالح الملاك المساهمين بأموالهم في الشركة من التلاعبات المالية وغير المالية التي يقوم بها مجلس الإدارة قصد تحقيق مصالحهم الخاصة، ومحاولة تضخيم مرتباتهم ومكافئاتهم المالية رغم الأداء المتواضع للشركة.

1.1 تعريف حوكمة الشركات:

يمكن تعريف حوكمة الشركات على أنها " نظام متكامل للرقابة المالية وغير المالية الذي عن طريقه يتم إدارة الشركة والرقابة عليها"، ويمكن تعريفها أيضا على أنها :" مجموعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة (مثل حملة السندات والعمال، الدائنين، المواطنين) من ناحية أخرى".

2.1 مبادئ حوكمة الشركات: سنعتمد على تلك المبادئ الأساسية التي تم وصفها من طرف وزراء دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لحوكمة الشركات خلال اجتماعهم بتاريخ 27/26 ماي 1999.

1.2.1 حقوق المساهمين: للمساهمين الحق في الحصول على أرباح الشركة، بالإضافة إلى حق انتخاب أعضاء مجلس الإدارة والحصول على المعلومات الكافية التي تخص التعديلات على النظام الأساسي للشركة وطرح أسهم جديدة، والمشاركة الفعالة في اجتماعات الجمعية العامة للشركة، وضمان قواعد شفافة وآمنة للافصاح والرقابة.

2.2.1 المعاملة المتكافئة للمساهمين: وذلك من خلال التعامل مع كل فئات المساهمين بوضوح والاهتمام بمصالح صغار المساهمين، وإعطاء كل فئة من المساهمين المعلومات الكافية قبل شراء الأسهم، بالإضافة إلى طريقة التصويت، وتداول لأسهم، حيث لا بد أن تتم بالشفافية والافصاح.

3.2.1 دور أصحاب المصالح: يجب احترام العلاقة التي تربط الشركة بكافة الفئات التي لها علاقة بها من خلال تطبيق القوانين والتشريعات التي توضح نوع العلاقة، والتعويضات في حالة وجود أي خلل في هذه التعاملات.

4.2.1 الإفصاح و الشفافية: حيث يجب أن يتم الإفصاح بجميع المعلومات المالية، والاستراتيجية، وتلك المتعلقة بالعمال، ويتم اعداد ومراجعة سنوية للمعلومات المحاسبية والمالية من خلال اعتماد معايير معتمدة، حيث يتم الاستعانة بمراجع خارجي، ويتم الحصول على جميع النتائج المالية في الوقت المناسب وبالتكلفة المناسبة.

5.2.1 مسؤوليات مجلس الإدارة: يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس تحقيق مصالح الشركة والملاك، وذلك في إطار القوانين الموضوعة، كما يسهر مجلس الإدارة على ضمان سلامة التقارير المحاسبية والمالية، وتحديد استراتيجية الشركة وحسن استخدام أصول الشركة، وحتى يتمكن مجلس الإدارة من ذلك بصفة مثلى، عليه بإعداد تقييم موضوعي تقوم به هيئة مستقلة عن الإدارة التنفيذية.

3.1 أهم نظريات حوكمة الشركات: جاءت العديد من النظريات التي تفسر نشأة حوكمة الشركات نتيجة تواجد تضارب بين المصالح، حيث أشار أدم سميث بأن المدير غير المالك لحصص في الشركة سيكون أقل حذرا وأقل قلقا من المدير الذي يملك حصصا في الشركة. وقد جاءت العديد من النظريات التي تبحث في معالجة تضارب المصالح بين جميع الأطراف التي تعنى بنشاط منظمات الأعمال.

1.3.1 نظرية الوكالة: نجد في هذه النظرية طرفين، يسمى الأول بالأصيل، وهو مالك الثروة غير أنه لا يسيطر عليها، أما الطرف الثاني فهو الوكيل، حيث يقوم بإدارة الثروة بعد أن يحصل على تفويض من الوكيل. ولهذه النظرية عدة فرضيات:

- مبدا الرشادة: يسعى طرفي العقد على تعظيم منفعتهم، حيث يسعى الملاك لتعظيم قيمة الشركة من خلال العمل على الرفع من القيمة السوقية للسهم، بينما يبحث المدراء على تعظيم مداخيلهم.
- عدم تماثل المعلومات: يمتلك كل طرف من أطراف العقد معلومات تكون غائبة عن الطرف الآخر، مما يرجح استفادة طرف على آخر.
- تضارب المصالح: حيث يسعى كل طرف لتحقيق مصالح وأهداف تختلف عن الطرف الآخر، وتكون مواجهة له، حيث يسعى الأصيل إلى الضغط على الوكيل من أجل القيام بمزيد من الأعمال تجاه الشركة مقابل حد أدنى من التعويضات المادية، بينما يقوم الوكيل بأعماله من خلال بذل مجهودات أقل.
2.3.1 نظرية الاشراف: تنظر هذه النظرية لأطراف العقد على أساس أنهم لا يبحثون عن تعظيم منفعته الذاتية فقط، فالملاك يسعون إلى جانب تحقيق مكاسب مالية إلى وضع ثقتهم بمجلس الإدارة، بينما يسعى مجلس الإدارة إلى البحث عن أهداف إضافية إلى جانب تحقيق المداخيل المالية.
وتعتبر الاتجاهات النفسية والاجتماعية، التي تركز على السلوك الإنساني والاهتمام بالتحفيز والثقة، واعتبار الفرد ضمن بيئته الاجتماعية، من ضمن ركائز هذه النظرية، والتي تفترض:
- تقديم الثقة اللازمة للمدراء من أجل تحفيزهم على بذل المزيد من المجهودات.
- يميل سوق المدراء إلى إعطاء حوافز مالية ومرتبات عليا للمدراء ذوي الشخصية القوية، والذين يتمتعون بشهرة واسعة.
- تعمل التقارير المالية وجميع أشكال الإفصاح والتدقيق كمؤشرات رئيسية لتوطيد الثقة بين طرفي الاتفاق.
بصفة عامة، تتحول العلاقة من علاقة أصيل – وكيل إلى علاقة أصيل – مشرف، أي تخطي العلاقات الرسمية التي مازالت قائمة، إلى علاقات يسودها السلوك الإنساني المبني على الثقة والتعاون والتحفيز,
3.3.1 نظرية حقوق الملكية: تعطي الملكية لصاحبها حق التصرف والاستبعاد، كما تقوم على أساس العناصر الثلاثة التالية: حق استغلال الأصل، حق الاستفادة من الأصل، حق التصرف، سواء بالإبقاء على ألأصل أو التنازل عنه.
4.3.1 نظرية تكلفة الصفقات: تتم الصفقة عبر ثلاثة مراحل هي: مرحلة المساومة ومرحلة ابرام الصفقة ومرحلة التنفيذ، حيث تفترض هذه النظرية:
- الرشادة المحدودة: حيث أنه من الصعوبة الالمام بجميع المعلومات والبيانات في إطار بيئة معقدة يسودها نوع من الضبابية وعدم اليقين عند اتخاذ القرارات.
- السلوك الانتهازي للأفراد: وذلك من خلال تضارب مصالح الأفراد، وبحثهم على الفرص التي يمكن انتهازها سواء قبل إبرام الصفقة أو بعدها.
5.3.1 نظرية تجذر المدراء: يعمل المديرون على تقوية نفوذهم في الشركة بالشكل الذي يصبح من الصعب أو المستحيل الاستغناء عنهم دون تكاليف مالية باهضة، حيث أن تشتت قاعدة المساهمين ستؤدي إلى ضعف موقفهم امام مديرين يتولون هذا المنصب لفترات طويلة تسمح لهم بفرض آراءهم واستراتيجيتهم ومكافئتهم.
6.3.1 نظرية الاعتماد على الموارد: أعتبر المورد البشري موردا أساسيا للشركة، يمكن أو يؤدي إلى وجود ميزة تنافسية، كون المدير أو أعضاء مجلس الإدارة كفاءات تعمل على تمكين الشركة من الاستفادة من نقاط القوة ومختلف الفرص المتاحة، وتجنب التهديدات التي تواجهها الشركة والعمل على اصلاح وتحويل نقاط الضعف إلى نقاط القوة.
7.3.1 نظرية أصحاب المصلحة: تعتبر امتداد لنظرية الوكالة، حيث يقوم المدير بالعمل على تحقيق مصالح العديد من أطراف أصحاب المصلحة في الشركة من مساهمين وعملاء، عمال، موردون، والعديد من الهيئات التي تعيش في البيئة الخارجية لنشاط المنظمة، وبالتالي يصبح هيكل حوكمة الشركات أوسع من مجرد قائم بين المساهمين والمدراء إلى هيكل يتسم بوجود العديد من الأطراف الخارجية.

2. السؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال:

1.2 مفهوم المسؤولية الاجتماعية: للمسؤولية الاجتماعية عدة تعاريف بحسب نوعية الدراسات والأبحاث العلمية التي تناولتها الدراسة، فيرى "DRUCKER" انها: " التزام المنظمة تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وهذا الالتزام يتسع باتساع شرائح أصحاب المصالح في هذا المجتمع وتباين توجهاتهم".

وقد عرفها الاقتصادي " Milton FRIEDMAN " : " هناك شيء واحد ولا شيء غيره في المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال هو استخدامها للموارد وتصميمها للأنشطة المطلوبة باتجاه زيادة أرباحها على الأمد الطويل، وفي المنافسة على الآخرين."

بينما اعتبرها " HOLMS" بأنها " التزام على منظمة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه، وذلك عن طريق المساهمة في مجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية، ومكافحة التلوث ، وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها"

وتصفها منظمة الأونكتاد "UNACTAD" على أنها " إجراءات تدمج بموجبها المؤسسات الشواغل الاجتماعية في سياساتها وعملياتها المتصلة بأعمالها التجارية، ويشمل ذلك الشواغل البيئية والاقتصادية والاجتماعية".

بينما تعرفها منظمة الايزو " ISO " على أنها: " مسؤولية المنظمة تجاه تأثيرات قراراتها وأنشطتها في المجتمع والبيئة، وذلك من خلال سلوك شفاف وأخلاقي من شأنه المساهمة في التنمية المستدامة متضمنة صحة ورخاء المجتمع، أخذا في الاعتبار توقعات الأطراف المعنية، التماشي مع القوانين المطبقة ومعايير السلوك الدولية، التكامل بين المؤسسة وممارساتها المختلفة من خلال العلاقة بينهما"

2.2 أهم النظريات المفسرة لمفهوم المسؤولية الاجتماعية:

1.2.2 نظرية المساهم (النظرية النيوكلاسيكية) " Shareholder ": يعتبر ميلتون فريدمان رائد هذه النظرية، حيث كان يرى أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة لدى منظمة الأعمال هو تحقيق المزيد من المكاسب من خلال توظيف الأموال والاستثمار في مختلف المجالات المربحة، بشرط أن تسود المنافسة الكاملة بين جميع المنظمات، إضافة إلى شرط الأخلاق المهنية والشفافية.

إن تعظيم ثروة الملاك من خلال تحقيق مزيد من الأرباح سيساهم حتما في الرفاه العام، وبالتالي لا داعي لأن يقوم المديرون بهدر طاقات ومجهودات المنظمة في نشاطات جديدة مرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية، لأن ذلك سيلغي مبدأ حرية المنظمة.

2.2.2 نظرية أصحاب المصلحة " Stakeholder" : يعرف ادوارد فريمان " Edward FREEMAN" أصحاب المصلحة إلى كل فرد أو جماعة أفراد تتأثر وتؤثر في نشاط المنظمة، حيث تعيش منظمة الأعمال في بيئة اجتماعية وهي تشكل إحدى أجزاء المجتمع. وأصحاب المصلحة في المنظمة نوعان:

أ. أصحاب المصلحة الأساسيين: تعمل المنظمة على إرضاء الفئات الأساسية، وذلك مرتبط ببقاء المنظمة على قيد الحياة بشكل مباشر، وهم: حملة الأسهم، الموظفون، العمال، الزبائن والموردون.

ب. أصحاب المصلحة غير الأساسيين: ترتبط المنظمة بالعديد من الفئات بشكل غير مباشر وغير دائم، غير أنها يمكن أن تتأثر بهم أو تؤثر فيهم، ويعتبر عدد الفئات الخاصة بالمصلحة الثانوية غير محدد، فيمكن أن تظهر في كل مرة فئات جديدة تتعامل معهم المنظمة لأول مرة.

3.2.2 تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية من خلال نظرية أصحاب المصلحة: دعمت نظرية أصحاب المصلحة تواجد نشاط إضافي للمنظمة عدا ذلك المرتبط بتحقيق الأرباح لصالح الملاك، كما أنه يجب الأخذ بنظر الاعتبار إلى فئات أصحاب المصلحة من خلال سلطتهم واهدافهم وحاجاتهم.

- الإدارة العليا للمنظمة: تعمل على تحقيق استراتيجية وثقافة المنظمة، بالإضافة إلى تحسين الأداء والعمل على تحقي شروط حوكمة الشركات.

- المساهمون: يرتبط وجود المساهمون أساسا بحجم الأرباح المحققة، وتأثر ذلك الإيجابي على القيمة السوقية للسهم.

- الزبائن: يهتم الزبون أساسا بالمنتجات المقترحة والخدمات المقدمة، وهو يطالب دوما بتحسين الجودة وتقليل التكاليف.
- الحكومة: تهتم الحكومة بالاستقرار الاجتماعي من خلال توفير المنتجات دون مضاربة واحتكار، إضافة إلى عدم وجود أي تهديدات تؤثر على سيادتها وامنها في مختلف المجالات والقطاعات التي تعمل فيها المنظمة.
- الخزينة العمومية، قطاع التأمينات والضمان الاجتماعي: تؤدي المنظمة واجبها من خلال دفع الضرائب والاستحقاقات المالية الأخرى.
- العمال: على المنظمة أن تعمل على تحقيق الاستقرار النفسي للعمال، وتقديم لهم رواتب محترمة في إطار ظروف عمل مثلى.
- الموردون: حيث يتم الاهتمام بالسعر والكمية، واستمرار التعامل عبر عقد المزيد من الاتفاقات.
- القطاع المصرفي والمالي: تحديث أنظمة الدفع، وتأمين التعاملات، وتوسيع مجالات الشراكة.
4.2.2. قاعدة الأساس الثلاثي " Tripple bottom line " : تهتم المنظمة بثلاثية جوانب رئيسية من خلال تحقيق المردودية الاقتصادية واحترام البيئة، والالتزام بالعدالة الاجتماعية.
3.2 مكونات المسؤولية الاجتماعية: اهتم كارول " CARROL" بالأبحاث المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية، وقد قسمها إلى أربعة عناصر أساسية هي:
1.3.2 المسؤولية الاقتصادية: حيث تلتزم منظمات الأعمال بتقديم أداء انتاجي جيد يسمح لها بتوفير حجم من الإنتاج يكفي لتغطية الطلب وتحقيق متطلبات المجتمع الاستهلاكية من جودة وذوق وسعر، حيث يشترط وجود منافسة عادلة ومنح كل أشكال الاحتكار التي تضر بالمستهلك ومنظمات الأعمال المنافسة كذلك، والاحتفاظ بأحقية تحقيق معدلات مقبولة من الأرباح لصالح المنتجين.
2.3.2 المسؤولية القانونية: تشمل هذه المسؤولية كل القوانين والتشريعات التي ترتبط بأصحاب المصالح، وبالتالي العمل على الالتزام بها حماية لهم، فمن بين هذه التشريعات نجد: قوانين حماية المستهلك، وقوانين حماية البيئة، العدالة المهنية وعدم التمييز وحماية جميع الأعراق والأجناس والأديان.
3.3.2 المسؤولية الأخلاقية: تهتم المنظمة في هذا الشأن بتحقيق العدالة والمساواة وتصنيف جميع تعاملاتها وتقييمها بين الصح والخطأ، واحترام حقوق الانسان العالية والعمل على إحياء العادات والتقاليد التي يزخر بها المجتمع من خلال اسقاط ذلك على العمال والمنتجات، ومختلف الاهتمامات الأخرى مع أصحاب المصالح.
4.3.2 المسؤولية الخيرية: تقوم المسؤولية الخيرية على تقديم الهبات والتبرعات، وتقديم جميع الأنشطة غير الهادفة للربح، وذلك من أجل ترقية المجتمع بجميع فئاته، كما يتم دعم بعض القضايا العادلة التي تهم المجتمع بصفة عامة.